

## منظمة حلف شمال الأطلسي

### مُهَيِّدٌ

يبرز لنا الواقع الدولي اليوم تفاعلا وتطورا في العلاقات الدولية اكثر تعقيدا مما مضى، حيث يبين لنا أن ظاهرة التفاعل الدولي اتخذت مظهرا متعدد الابعاد وترتبط بمختلف المستويات والمتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها.. ومع ظهور فواعل جديدة على مستوى العلاقات الدولية و وحداتها، زاد تعقيد فهم الوضع الدولي، كما زادت أهمية إيجاد وسائل جديدة لضمان الأهداف الاستراتيجية و تحقيقها و من بين الوسائل التي تلجأ الدول لها لتحقيق ما سبق الاحلاف مهما تنوعت غاياتها و مهما تعددت صيغتها ومضمونها خاصة ذات الطابع العسكري منها .

ويجادل البعض ان لجوء الدول الى ربط الأحلاف فيما بينها، نابع من المعضلة الأمنية والخوف المتبادل الذي يؤدي بالدول الى التنافس للحصول على مزيد من القوة ، اذا أن الانضمام الى حلف معين يغطي هذا التنافس خاصة في وضع النظام الدولي الذي يمتاز بالفوضى.

وتبرز لنا الساحة الدولية اتفاق عدد من الدول على الانضمام الى منظمات دولية تسعى من خلالها إلى تحصيل بعض من أهدافها على المستوى السياسي أو الاقتصادي وغيرها، ولعل الهدف من الانضمام لها يكمن في تنسيق التعاون بين الدول المشتركة في هذه المنظمة التي تتخذ طابعا معيناً تتحالف وحداتها لبناء أسسه و تحقيق مراميه ، ومن أكثر صور هذا التعاون الدولي شيوعا هو ذلك الذي يعرف باسم **التحالف**

العسكري **alliance militaire** الذي تميل الالتزام فيه مرجعية اساسية لابد من احترامها في سبيل هذه الأهداف.

والأحلاف، ظاهره قديمة في السيرورة التاريخية و ذات أنماط مختلفة و تعاريف لها متباينة، تختلف من مفكر لآخر ، وهي أنواع وأصناف متعددة، و وجدت في ازمان متميزة وتختلف من حيث أطرافها والحلف **alliance** تعبير يطلق اجمالا على تنظيم أو التزام **Organisation ou l'engagement** عدد من الدول باتخاذ تصرفات تعاونيه معينه ضد دولة أو دول أخرى، في ظروف معينة ، أي أنها تتفق وتتعهد اجمالا على تصرف ينحاز إلى السلوك العسكري **comportement militaire** أكثر منه إلى سلوك آخر من أجل صد عدوان يقع على طرف أو دولة أو أكثر .. وهذا ما يصطلح عليه بالحلف العسكري الذي يشمل يعني انشاء هيئات عسكريه وأخرى مدنية مهمتها تنظيم التعاون في المجال العسكري أو في ميادين أخرى متصلة بذلك كإعداد الخطط العسكرية وتنظيم القوات المتحالفة وزياده كفاءه القوات الحليفة من حيث التسليح والتدريب واعداد الدراسات اللازمة عن الدول المعادية وامكاناتها الحربية وخططها المحتملة إذا فمن منطق الاتفاق فإن القانون الدولي يبني الحلف على صيغه الاتفاق الذي يجمع عدة دول

تحقيقا لمصلحة مشتركة بناء على ما نصت عليه معاهدة الاتفاق ذات البعد التعاقدي **dimension contractuelle**، هذا ما يؤدي الى وصف كثير من التفاعلات بأنها تحالف شرط تواجد البعد التعاقدي بصوره مباشرة أو غير مباشرة ، أي ما يفسر اشكاليه ربط وبناء الأحلاف بصورة رسمية أو غير رسمية، وهذا الأخير ينحاز إلى ما يصطلح عليه بالتحالف الضمني **alliance tacite** الذي يمثل ويجسد نوع من

العلاقة المتطورة بين دولتين أو أكثر دون بروز الجانب التعاقدى بصوره واضحه والهدف من هذا التحالف هو تنسيق الجهود والسلوكيات في اطار محدد بالنظر الى المصالح المشتركة التي يراعي تحقيقها والسعي لها.

وبناء على طبيعة السمة التي يبنى عليها الحلف فقد ناقش ستيفن وولت إشكالية بناء

الأحلاف وتوصل إلى أنها تعتمد على العلاقة التبادلية للمنافع، من حيث أن الأحلاف العسكرية

تمثل علاقة رسمية أو غير رسمية للتعاون الأمني بين دولتين أو أكثر، و تنطوي على نوع من التعهد

لبلوغ المنافع والأهداف المشتركة. و في هذا الاطار نجد أن الحلف العسكري يمثل معاهدة عسكريه

تبرم بين دولتين أو اكثر لخلق نوع من التعاضد في المجال الدفاعي أو تنظيم الدفاع و الهجوم معا في

حالة الاعتداء ، ويمكن لهذه الاحلاف أن تتخذ صيغة سرية خاصة في الطابع الهجومى لها ، وفي هذا

الصدد يعتقد " باتريك جيمس " أن الأساس في بناء هذه الاحلاف الاتفاق سواء أكان اتفاق رسمي

أو غير رسمي يختص بالمجال الأمني والعسكري.

مما سبق، يتضح لنا أن الحلف العسكري هو معاهدة ذات طابع عسكري بين دولتين أو أكثر تهدف

الى تحقيق مصالح مشتركة ذات أبعاد أمنية بناء على تطبيق الالتزامات والشروط والظروف التي

يجري بموجبها تطبيق اتفاق الحلف.

### واقع الاحلاف العسكرية اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية

ما يميز القرن الماضي، تواجد كثير من الاحلاف والتكتلات الاستراتيجية و التي شملت مجالات عدة

خاصة العسكري منها ، وقد برزت بصورة جلية خلال منتصف القرن الماضي خاصة في زمن الحرب

الباردة ، حيث يمكن إدراك و تمييز العديد من الأحلاف العسكرية التي واجهت بعضها البعض بصورة مباشرة أو غير مباشرة في اطار الصراع الأيديولوجي **conflict idéologique** بين الكتلتين الشرقية والغربية والذي اتسم بسياسة الاستقطاب و الاستقطاب المضاد ، ما أدى إلى ميل وانحياز كثير من الدول لإحدى المعسكرين وهو ما نتج عنه انقسام العالم إلى ثنائية برغم حياد دول عديدة.

ولعل تلك السياسات الاستقطابية أثرت بشكل واضح على الدول الصغرى التي تم اختراقها وسقوطها في فخ التبعية ، ومهما كان واقع الصراع أثناء الحرب الباردة إلا أنه أدى إلى ظهور تحالفات نتيجة لما يلي :

✓ انقسام العالم إلى معسكرين متصارعين بعد الحرب العالمية الثانية.

✓ ظهور القطبية الثنائية.

✓ التطلع إلى الهيمنة العالمية من قبل الكتلتين.

✓ فشل الدول الأوروبية في الوقوف في وجه المد الشيوعي كل على حدى نتيجة انهيار هذه الدول اقتصاديا ، عسكريا و سياسيا.

لقد أدى بروز هذه التكتلات إلى بناء حالة من التوازن الاستراتيجي والعسكري التي أدت إلى نوع من الاستقرار الذي شابهته نزاعات وتوترات إمتد إلى نهاية الثمانينات و بالموازات مع هذا التوازن برزت إلى الوجود سباقات نحو التسلح خاصة ما تعلق بنظم التسلح الحديثة التي أثرت بشكل واضح على دول هذه

الاحلاف تأثيرا سلبيا .

ومن بين هذه الأحلاف التي وجدت أثناء الحرب الباردة وقبلها ما يلي :

1-الحلف الأنجلو - فرنسي : سنة 1904 بين فرنسا وانجلترا ، وهو تجسيد لحلف عسكري يمثل

تفاهم استعماري سويت من خلاله العديد من المشاكل الناتجة عن التنافس الاستعماري في غرب

القاره الافريقية .

2-الحلف الأنجلو- روسي : سنة 1907 وهو تفاهم سياسي عسكري بين بريطانيا وروسيا

القيصرية شبيه بالحلف السابق والذي يجد دوائر النفوذ البريطانية في إيران.

3-الحلف الفرنسي- الروسي : الذي يمثل نوع من التقارب الدولي تطور الى حلف عسكري سري

رسمي .موجب تحالف المانيا مع إيطاليا والنمسا سنة 1912.

4-حلف بريان كيلوغ :سنة 1928 الذي مثل ميثاق دولي ينص على إدانة اللجوء الى الحرب

كوسيلة لتحقيق الأهداف القومية.

5-الحلف البلقاني : سنة 1934 الذي عقد بين كل من اليونان ، تركيا ورومانيا و يوغسلافيا الذي

وجد لضمان الاستقلال السياسي لهذه الدول من هجوم الدول البلقانية الأخرى .

6-حلف جنوب شرق آسيا : سنة 1954 والذي أوجدته الولايات الامريكية المتحدة والهادف إلى

تطويق الجهة الجنوبية الشرقية للمعسكر الاشتراكي .

7- حلف سنتو أو الحلف المركزي : والذي وجد سنة 1955 كإنتفاق عن حلف بغداد سنة

1955 بمقتضى معاهدة التعاون بين العراق وتركيا ثم انضمام في نفس السنة كل من إيران

وباكستان وبريطانيا ، وعند انسحاب العراق منه سنة 1959 تغير اسمه الى الحلف المركزي .

8- حلف شمال الأطلسي : سنة 1949 والذي يمثل منظمة دولية أنشئت بمقتضى معاهدة تعرف

باسم معاهدة شمال الاطلنطي في 4 أفريل 1949.

9- حلف وارسو : وهو منظمة عسكريه لدول أوروبا الوسطى والشرقية ذات التوجه الشيوعي

أسست سنة 1955 لمواجهة تهديدات أعضاء حلف الناتو، من أبرز الأسباب التي أدت الى نشوء

هذا الحلف انضمام ألمانيا الغربية إلى حلف الناتو و تكتل دول اروبا الوسطى و الغربية لمواجهة المد

الشيوعي.

10- الحلف الإسلامي: سنة 1965 حلف عسكري بين الملك فيصل وشاه ايران يهدف إلى إقامة

اتفاق وثيق بين الدول الإسلامية .

ولعل الواقع الدولي أثناء الحرب الباردة يبرز لنا سبب قيام هذه الاحلاف التي تتمركز في:

1- ميل هذه الاحلاف إلى المشاركة في الحروب حيث أن الدول والقوى غير المرتبطة بمثل هذه

الاحلاف تكون أقل ميلا للحرب.

2- الانضمام إلى الاحلاف مع القوى الكبرى يوفر نوع من الأمن للقوى الصغرى .

3- أدت هذه الاحلاف إلى خلق نوع من التوازن الاستراتيجي بينها و بين الدول .

4- أدت إلى زيادة حجم القوات المسلحة في النسق الدولي ، والذي يقترن بزيادة احتمال نشوب الحروب.

5- سعي هذه الاحلاف إلى الهيمنة الإقليمية أو الدولية.

### الأحلاف العسكرية بعد الحرب الباردة

بعد انتهاء الحرب الباردة اختلفت الكثير من الأحلاف العسكرية نتيجة لعجزها عن تحقيق المراد منها أو نتيجة لإنسحاب الدول من هذه الأحلاف وحلها بعد انتهاء أسباب انشائها، ففي حقبة ما بعد الحرب الباردة ظهرت ترتيبات جديدة على الساحة الدولية منها :

✓ انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة الامريكية كقوة عالمية مجسدة بذلك الأحادية القطبية .

✓ الاتجاه نحو الأمن الجماعي كترتيب جعل من الدول تهتم بالمصلحة الجماعية بدل التركيز على المصلحة القومية بمفهومها الضيق.

✓ معارضة الحروب أو اللجوء اليها والتوجه نحو ترقية السلم والأمن الدوليين .

✓ الاهتمام بقضايا الأمن الإنساني والتحرك نحو الاهتمام بقضايا الأمن والبيئة بمفهومها الشامل .

✓ منح المنظمات الدولية صيغة أكثر شمولية للاهتمام بقضايا الإنسان وتطوير هذه الأحلاف إلى

منظمات كبديل فعال وشريك مهم في معالجة القضايا الحساسة نتيجة تطور الاهتمامات والمتغيرات الدولية.

إذا كانت التحالفات إبان الحرب الباردة أوجدت نوعاً من توازن القوى أي توازن التهديد ، فإنه من غير المعقول دراسة التحالفات العسكرية في إطار سعي دولة ما لزيادة قوتها حيث يؤدي بالضرورة بحث الدول الأخرى إلى الأمر ذاته كرد فعل عن الأولى بل لا يمكن دراسة هذه التحالفات بمعزل عن السياسات الأمنية وتفاعل السياسات الدولية.

لقد لعبت التحالفات دوراً مركزياً في العلاقات الدولية وشكلت إحدى المفاهيم التي تناولتها البحوث في العلاقات الدولية من خلال محاولة البحث عن الأسباب والنتائج التي تدفع وتحض الدول الضعيفة إلى الدخول في تحالفات للحفاظ على توازن القوى **balance du pouvoir** بصفة رسمية أو غير رسمية ، من خلال توقع المساعدات العسكرية والديبلوماسية وغيرهما ، فإن الكثير من المقاربات تتحدث على هذه الاحلاف على أساس أنها مجرد صقل للتوازن التقليدي لنظرية السلطة ، وينظر إليها على أنها سعي لإيجاد نوع من التحالفات المضادة التي تعمل على إعادة رسم خريطة الخصوم كما تقر بذلك النظرية الواقعية **réalisme** ، فإن الدول هي الوحدات الفاعلة في السياسة الدولية وتحكمها الكثير من المفاهيم على غرار مفهوم السيادة وفكرة المصلحة الوطنية.

وتفترض المقاربة الواقعية في الدرجة الأولى حماية الدولة وبقائها في إطار المجتمع الدولي ، حيث يجادل الأستاذ "مورغنتو" أن إفتراض دولتين "أ" و "ب" المتنافستين مع بعضهما البعض تجدان أمامهما ثلاث

خيارات لتدعيم وتطوير مراكز قوتها ، فبإمكانها زيادة قوتها وبإمكانها ان تصيف الى قوتها قوى دول أخرى أو بإمكانها سحب كل منهما من قوة الخصم قوى الدول الأخرى ففي المجال الأول تفترض الواقعية ان الدولتين ستدخلان سباق تسلح اما في الثاني فاختيارهما ينصب على تشكيل الأحلاف واختيار الدولتين الطريق الثاني هو ليس بمبدأ بل مسألة ملائمة ، وتعتقد الواقعية أن الدولة تستغني عن الأحلاف إن اعتقدت أنها من القوة بحيث يمكنها الصمود أمام أعدائها دون دعم أحد أو أن ما سيترتب عن انضمامهما للحلف يفوق حسناتها المرتقبة وهذا يعكس محدد المصلحة المشتركة ، وفي هذا الاطار يوضح "ثوكوديدس" ذلك بقوله " وحدة المصلحة هي الرباط الأكثر قوة سواء بين الافراد أو الدول " ، ويمكننا تمييز مع "مورغانتو" التحالفات التي تخدم مصالح وسياسات متطابقة من تلك التحالفات المحدودة والوحيدة الطرف والتحالفات الفعالة والغير فعالة.

و ضمن هذا الاطار يرى "ليسكا" أنه من المستحيل الحديث عن العلاقات الدولية دون الرجوع الى دراسة التحالفات ويؤكد على الاحلاف التقليدية واهميتها في النظام الدولي ، حيث أن الدول تلجأ إلى مثل هذه التحالفات لاستكمال قوتها وتعظيم المكاسب وتعريف الخصوم والحد من تأثير القوة المعادية والتحالف هو شكل ممتد للمصلحة الوطنية ، وفي هذا السياق تفترض الواقعية اطارا عاما لدراسة الاحلاف العسكرية مبني على عدة محددات هامة وهي :

1-المحدد الأيديولوجي : و يظهر العامل الأيديولوجي في التفكير نحو بناء تحالف مبني على عوامل معينة تدرج ضمن البحث عن المصالح المادية المقترن العامل العقائدي، وإن كان الأخير قد

يضعف الحلفاء وذلك بعرقلة مصالحهم المشتركة .

2- **محدد توازن القوى** : وذلك بخلق دول متساوية القوة ما يجعل هناك وجود نوع من توازن المصالح

والسياسات والحفاظ على الوضع القائم .

3- **محدد القوة** : أي أن هذه الأحلاف تكريس لسياسة البحث عن القوة أو زيادة القوة أو الحفاظ على

الوضع القائم و ضمن هذا الطرح ينطلق **ستيفن وولت** من التأكيد على دور الدولة ورغبتها في تحقيق

التوازن ضد التهديدات الأمنية ومن خلال دراسته لأشكال التحالفات العسكرية في الشرق الأوسط

خلص إلى أن الدول لا تلجأ إلى التعاون فيما بينها إلا إذا كان ذلك التعاون موجه إلى تهديد قوي أو

يخلق نوع من التوازن .. ويأخذ الحلف شكل **الاتلاف** ويشترط **وولت** القرب الجغرافي وتوازن القوة

العسكرية خاصة في جانبها الهجومى ويفترض أن العامل الأيديولوجي من أهم العوامل التي أدت إلى

انهاؤها وكانت سببا في ضعف تشكيلها كما أن سيطرة الدول القوية على الحلف يجعله لا يعكس

مضمون الأهداف التي من أجلها وجد.

مما سبق يمكن القول أن ما قدمه **ستيفن وسنايدر** و **كريستينسن** وغيرهم برغم الاختلاف في وجهات

النظر إلا أن المتفق عليه من خلال الأطر النظرية وفرت أرضية لدراسة الأحلاف العسكرية وإن كانت

المقاربة الواقعية الأقرب إلى التفسير فيمكننا القول أن التحالفات شكلت وتشكل صورة للتفاعلات في

اطار النظام الدولي مهما اختلفت قراءات هذه الأطر والمقاربات النظرية.

## حلف شمال الأطلسي

## North Atlantic Treaty Organization

يعتقد الكثير من الساسة والمفكرين السياسيين أن الحلف الأطلسي وجد قبل أن يوجد وينعقد رسمياً ودليلهم على ذلك مرده الى تلك التحالفات العسكرية التي ربطت كل من فرنسا وانجلترا والولايات



المتحدة الامريكية بدءا بالحلف الذي عقد بين فرنسا وانجلترا في أبريل 1904 والذي سويت بموجبه المشاكل الناجمة عن التنافس الاستعماري بين الدولتين

اضافة إلى الحلف الذي جمع بينهما في الحرب العالمية الأولى بدخول أمريكا وروسيا والذي تكرر في الحرب العالمية الثانية.

ومهما يكن ، فإن نهاية الحرب الباردة أسفرت عن الصراع بين الاتحاد السوفياتي وأمريكا حول النفوذ في القارة الاوربية خاصة الاتحاد السوفياتي الذي سعى إلى فرض نفوذه خارج حدوده، حيث وجدت كل من فرنسا وانجلترا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرغ أن مصالحهم مهددة ، ولحمايتها لا بد من أن تتحالف عسكريا ضد الاتحاد السوفياتي خاصة بعد انشاء الكومنفورم واستيلاء الشيوعيين على مقاليد الحكم في تشيكوسلوفاكيا وعقد هذا التحالف في 17 مارس 1948 ، وقد صرح الرئيس الأمريكي بدعم هذا التحالف بما تقتضيه الحالة من مساعدات ، لكن سرعان ما تبين أن تلك الدول غير قادرة بمفردها على الوقوف في وجه المد الشيوعي دون مساعدة أمريكا ، و نعتقد هذا الانضمام أدى إلى تثبيت مكانتها

الدولية سياسيا واقتصاديا ودفاعيا في أوروبا ، وقد صرح السيناتور الأمريكي "فانديرج" أن فكرة انضمام بلاده إلى هذا التحالف مبني على أساس المساعدة المتبادلة بينها وبين الدول السالفة الذكر أي المنشأة للحلف.

وتقدم السناتور الى مجلس الشيوخ بتوصية رسمية في هذا الاتجاه في جوان 1948 ، وبعقب ذلك مرحلة بدء الاتصالات والمشاورات بين الحكومة الأمريكية وحكومات الدول الأخرى في منطقة الشمال الأطلسي في 06 جويلية 1948 وأعلن في يوم 18 مارس 1949 توقيع 12 دولة على معاهدة حلف شمال الأطلسي ، الذي تأسس في اطار المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تتيح للدول الحق في الدفاع عن نفسها منفردة او بالتعاون مع الدول الأخرى وذلك نتيجة لعجز منظمة الأمم عن إرساء قواعد بناء لنظام أمن جماعي دولي فعال ، وذلك على ضوء الانقسام الأيديولوجي بين الدول الكبرى و تم اعلان نصوص ميثاق للحلف ، وحدد ميعاد التوقيع في أبريل 1949 باشنطن .

قبل التوقيع النهائي في للدول الاثني عشر على معاهدة الحلف قدم الاتحاد السوفياتي مذكرة احتجاج تلزم رفض التصديق لكل دولة ، واصفا اقدامها على التصديق بأنها دولة عدوانية بالرغم من ذلك تم التوقيع النهائي في 04 أبريل 1949.

وخلال الخمسة أشهر التالية للتوقيع صدقت المجالس النيابية لتلك الدول على الميثاق والذي أصبح ساري المفعول اعتبارا من 24 أوت 1949 وهذه الدول هي : الولايات المتحدة الامريكية ، فرنسا ، إنجلترا ، كندا ، بلجيكا ، لكسمبورغ، هولندا البرتغال ، ايسلندا ،الدنمارك ، النرويج ، إيطاليا ، و أولى

نتائج هذا التحالف إنهاء الاتحاد السوفياتي حصار ألمانيا في 9 / 05 / 1949 .

ثم في سبتمبر 1951 ، انضمت كل من اليونان وتركيا حيث وقعتا على المعاهدة وانضمتا رسميا للحلف

في 18 / 04 / 1952 ، وانضمت ألمانيا الغربية في 1954 ، عقب التوقيع على المعاهدة لكنها لم

تصبح عضوا رسميا إلا في 9 ماي 1955 .

وتوقيع اسبانيا على معاهدة الحلف في 10 ديسمبر 1981 وانضمامها بصفه رسمية لم يكن الا بعد

التصديق النيابي من طرف مجالسها النيابية حيث اعتبرت عضوا بصفة رسمية بدأ من تاريخ 30 ماي

. 1982

بعد انتهاء الحرب الباردة، شهدت استراتيجية حلف الناتو تطوراً ملحوظاً، حيث امتد نشاطه، خلال التسعينيات من القرن الماضي، إلى منطقة حلف وارسو السابق، وسعي لضم العديد من دولة إلى عضويته. وقد تطورت عقيدة الحلف، خلال الفترة ما بين عامي 1991 حتى 2001، من "الردع" إلى "الدفاع عن المصالح الجماعية" لأعضائه خارج أراضيه. كما أصبحت تشكيلات تأخذ شكلاً يناسب التدخل السريع، حال اندلاع أزمة من شأنها تهديد مصالح أعضاء الحلف، خاصة في منطقة حوض البحر المتوسط..

أطلق الحلف حواراً عام 1994 مع سبع دول متوسطة، هي: المغرب، وتونس، وموريتانيا، ومصر، وإسرائيل، والأردن، والجزائر، وذلك للتعاون في محاربة تهديدات محتملة لأعضاء الحلف، مثل الهجرة غير الشرعية، وتهديد المخدرات، والأنشطة الإرهابية. بعد اعتداءات سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، شهدت استراتيجية الحلف تطوراً جديداً، حيث تم الاتفاق في قمة براج نوفمبر 2002 على خطة عمل مشتركة ضد الإرهاب، وإنشاء قوة رد سريع متطورة عام 2006.

أهتم الحلف في هذه الفترة أيضاً بتطوير التعاون الأمني الثنائي بين دول الحلف وبلدان الشرق الأوسط الموسع. وتم طرح مبادرة اسطنبول للتعاون الاستراتيجي في يونيو 2004، لتكون بداية لهذا التعاون. انضمت لهذه المبادرة أربع دول خليجية هي الكويت، والإمارات، وقطر، والبحرين، بينما بقيت كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارج إطارها.

تضم هذه المبادرة قائمة يمكن للدول الاختيار فيما بينها في ستة مجالات، هي: الإصلاح الدفاعي والتعاون العسكري، ومكافحة الإرهاب، والتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، وأمن الحدود، والإرهاب، والتخطيط لحالات الطوارئ المدنية وإدارة الأزمات.

وفي ظل الانتقادات الموجهة للسياسة الأمريكية، عقب ما سمته "الحرب على الإرهاب"، والتي خاضت بموجبها حروباً في أفغانستان والعراق، سادت لدى الحلف رغبة في أن يتميز -ولو نظرياً- عن تلك السياسة. أطلق الحلف في هذا الإطار مبادرات للشراكة تتضمن "الأمن الناعم"، متمثلاً في التدريب والاستشارات، وإدارة الأزمات، على نحو مغاير "للأمن الصلب" الذي ظل نهجاً للإدارات الأمريكية على اختلاف توجهاتها. وفي هذا الإطار، فقد أنشأ الحلف قسم الدبلوماسية العامة ضمن الجهاز المؤسسي للحلف ببروكسل، ضمن جهوده لتغيير صورته السلبية، خاصة في المنطقة العربية.

ونظراً لسيادة هذه النظرة السلبية عن الأحلاف في المنطقة العربية، لم يكن هناك تدخل أطلسي مباشر في الأزمات العربية ما قبل الثورات التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن، وإنما شارك أعضاء الحلف الرئيسيون خلال أزمتين. كانت الأزمة الأولى هي حرب الخليج الثانية عام 1991، التي شاركت بها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، لضمان عدم سيطرة العراق على نفط دولة الكويت أو نفط المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، مما

كان سيعني تغيير المشهد الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي. أما الأزمة الثانية، فكانت خلال الحرب العراقية - الإيرانية، حيث شارك بعض أعضاء الحلف في عملية عسكرية استهدفت تأمين إمدادات النفط من خلال حماية عبور ناقلات النفط عبر الخليج. وتمكنت الدول الحليفة من أسر بعض السفن الإيرانية التي كانت تقوم بزرع ألغام مضادة في الخليج، واشتبكت في إطلاق نيران مع القوات الإيرانية التي استغلت منصات النفط لمهاجمة السفن. ومع أن تلك العملية لم يضطلع بها الحلف كمؤسسة، فإنها تمثل نموذجاً علي تعاون "ائتلاف من الدول الراغبة" لتأمين منطقة استراتيجية(1).

أما بالنسبة للتدخل في الصراع العربي - الإسرائيلي، الذي من شأنه نزع فتيل صراعات وأزمات عديدة في المنطقة العربية، فإن الأمين العام السابق للحلف أكد أن التدخل في هذا الصراع سيظل محكوماً بضوابط ثلاثة: أن يكون ذلك وفق قرار من مجلس الأمن، مشاركة الأطراف المعنية بالشرق الأوسط في ذلك الأمر، أن يكون دور الحلف ضمن المراحل النهائية لهذا الصراع والتي تتضمن تأسيس دولة فلسطينية قابلة للحياة(2). بيد أن ذلك لا يعني أن الحلف ظل بعيداً عن هذا الصراع، حيث إن الاتفاق الأمني الذي تم توقيعه بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في 16 يناير 2009، بشأن منع تهريب السلاح إلى قطاع غزة، قد أشار إلى دور الناتو في ذلك الاتفاق بالقول "تعمل الولايات المتحدة مع شركائها الإقليميين وحلف الناتو لمواجهة مشكلة تهريب الأسلحة ونقلها إلى حركة حماس.." (3).

وفي هذا الإطار، فقد أثار تدخل الناتو في الأزمة الليبية تساؤلاً مؤداه: لماذا تدخل الناتو في ليبيا؟ وما هي أسس هذا التدخل وأسبابه؟، بل والأهم من ذلك ما هو تأثير ذلك في الأمن القومي المصري والعربي؟

تسعي هذه الدراسة لاختبار مقولتين رئيسيتين، الأولى: إن لحلف الناتو استراتيجية تجاه النزاعات في العالم تمت بلورتها عقب انتهاء الحرب الباردة وتتيح التدخل في الأزمات، ومن ثم فإن الأزمة الليبية لم تكن منشئة لدور الناتو بقدر ما كانت كاشفة له. والثانية: إن سعي حلف الناتو للتدخل في أزمات المنطقة العربية، وإن لم ينته بحالة "الاحتلال"، فإنه يعطي الحلف وجوداً غير مباشر في المنطقة من خلال ما يقدمه من "الأمن الناعم"، وهو ما يعد تحدياً للأمن القومي المصري والعربي.

## أولاً - "التدخل" في استراتيجيات الناتو :

منذ نشأة حلف الناتو وحتى الحرب الباردة، ظل مفهوم التدخل الأطلسي في الأزمات محددًا بما نصت عليه المادة الخامسة من ميثاق الحلف، والتي تنص على أن أي هجوم مسلح ضد أي من أعضاء الحلف يعد هجوماً على دول الحلف كافة بما يتيح لها حق الدفاع عن النفس. ويعني ذلك أمرين:

**الأول:** إن التدخل ما قبل انتهاء الحرب الباردة ظل محددًا بمنطقة جغرافية معينة هي أراضي الدول الأعضاء،

**والثاني:** هو ارتباط ذلك بوقوع عدوان من عدمه على أحد أعضاء الحلف.

إلا أن التحولات العالمية في مطلع عقد التسعينيات وما رتبته من تهديدات، مثل الحرب في يوغسلافيا وكوسوفو، مثلت تحديا لحلف الناتو، ومن ثم كان قرار الحلف بالتدخل في تلك الأزمات بدلا من الاكتفاء بمراقبتها. من ناحية أخرى، فقد سعى حلف الناتو لانتهاج استراتيجية جديدة ما بعد انتهاء الحرب الباردة تستجيب ومعطيات البيئة الأمنية العالمية المتغيرة، ومنها منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط (4). إذ شهدت قمة الحلف في روما، عقب انتهاء هذه الحرب، التوصية بصياغة استراتيجية جديدة للحلف، مفادها أنه يتعين علي الحلف إيلاء السياسة الأمنية للدول المتوسطة غير الأوروبية أهمية خاصة، انطلاقا من أن تحقيق الاستقرار والأمن علي الحدود الجنوبية للدول الأوروبية يعد أمرا مهما لأمن الناتو (5). ومن ثم، فقد تمثلت معضلة الحلف في تحقيق الاتساق بين ميثاقه الذي لا يتيح التدخل خارج أراضيه ومواجهة التهديدات الأمنية التي تهدد مصالح أعضائه، مما حدا بالحلف لإصدار مفهومين استراتيجيين، الأول عام 1999، والثاني عام 2010.

### 1- المفهوم الاستراتيجي الأول (1999) :

حدد ذلك المفهوم وبوضوح مهمة جديدة لحلف الناتو، هي "إدارة الأزمات" دون تحديدها بمنطقة جغرافية معينة. وجاء في ذلك المفهوم "ضرورة أن يبقى الحلف علي أهبة الاستعداد للإسهام في كل حالة علي حدة وبصورة جماعية في الوقاية بفاعلية من النزاعات، والمشاركة بنشاط في إدارة الأزمات بما يتضمنه ذلك من عمليات للرد علي الأزمات، وذلك وفق القرارات الأممية". كما جاء في المفهوم "يجب علي الحلف أن يضع في اعتباره الإطار الكوني، إذ يمكن أن تتأثر المصالح الأمنية للحلف ودوله بسبب مخاطر تتجاوز مجرد العدوان علي أراضي أحد أعضائه، بما فيها الأعمال الإرهابية، والجريمة المنظمة، وإعاقة تدفق الموارد الحيوية إلي الدول الأعضاء". ووفقا لهذا المفهوم، فقد اتسعت مجالات التدخل العسكري للحلف لتشمل الأسباب الإنسانية، وعمليات حفظ السلام، ومنع الانتشار النووي، سواء داخل أوروبا أو خارجها، وهو ما يعني تعديل المادة الخامسة التي لم تكن تتيح ذلك التدخل من قبل (6).

### 2- المفهوم الاستراتيجي الثاني (2010) :

انطلاقا من إدراك أعضاء حلف الناتو لاستمرار التهديدات التي تواجه مصالح أعضائه خارج أراضيه، فقد جاء إصدار ذلك المفهوم أكثر وضوحا وتحديدا عن سابقه بشأن التدخل الأطلسي في الأزمات، حيث تضمن ما يلي:

- يمتلك الحلف مقدرات سياسية وعسكرية نادرة يمكنها التعامل مع الأزمات، سواء قبل أو أثناء أو بعد نشوئها.

- البيئة الأمنية لم تعد أراضي الناتو، إذ إن الصراعات والاضطرابات التي تشهدها الدول الواقعة خارج حدود الناتو قد تلقي بظلالها علي أمن دول الناتو ذاتها، يقع ضمن هذا الإطار قضية أمن الطاقة، حيث إن الجزء الأكبر من الاستهلاك العالمي من إمدادات الطاقة يمر عبر أراضي مختلف بلدان العالم، وبالتالي فإن تلك الإمدادات قد تكون عرضة للمخاطر والهجمات والانقطاع.

- إن الأزمات والصراعات التي تدور خارج أراضي الناتو قد تهدد مصالحه بشكل مباشر، وبالتالي يتعين علي الناتو التدخل حينما أمكنه وحينما اقتضت الحاجة ذلك للحيلولة دون اندلاع الأزمات أو إدارتها، حال وقوعها، ثم إعادة الاستقرار إلي المنطقة بعد انتهائها، والمساعدة في إعادة إعمار المنطقة.

وانطلاقاً من هذين المفهومين، فقد جاء تدخل الحلف انطلاقاً من الاعتبارات الإنسانية في كل من كوسوفا 1999 وأفغانستان في عام 2003، حيث كانت أفغانستان أول عملية عسكرية للحلف خارج منطقة عمله التقليدية في أوروبا.

وكان الهدف منها المساعدة علي ضمان الأمن، وعقد الانتخابات العامة، وتحسين قدرات القوات المسلحة وقوات الأمن الأفغانية، وذلك من خلال قوات الناتو المعروفة باسم "إيساف". إلا أنه بعد مرور أكثر من ثمانية أعوام، لم يستطع الحلف إنجاز تلك المهمة، وهو ما عكسته الخسائر البشرية الهائلة لقوات الحلف مع استمرار مقاومة حركة طالبان.

## 2 - التهديدات التي تواجه مصالح أعضاء الحلف :

### أ- الدولة الفاشلة ومخاطرها :

تمثل الدول الفاشلة تحدياً لحلف الناتو كما جاء علي لسان أمينه العام بالقول "هناك تحديات ومخاطر أمنية يواجهها الحلف، منها الدول الفاشلة، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والقرصنة، وأمن الطاقة". وهي الرؤية التي عززتها بعض الدراسات الأكاديمية الصادرة عن كلية الدفاع التابعة للحلف، ومؤداها أن فشل الدولة هو المرحلة التي تسبق انهيارها. ووفقاً لهذه الرؤية، "فإن اهتمام الناتو بمثل هذا النوع من الدول يتعين أن يكون سابقاً ولاحقاً للاختيار والفشل. فإذا كان الناتو قد بذل الكثير من موارده في مواجهة مخاطر فشل الدولة، فإنه كان بالأحرى أن يحول دون فشلها من خلال بناء مؤسسات الدولة وترسيخها. فإن لم يحالفه النجاح في ذلك، يتدخل بعد فشل الدولة -إذا لزم الأمر ذلك- من خلال خطط لهذا التدخل" (13). وهو ما تجسده الحالة الليبية بوضوح، إذ لن يقتصر التدخل علي الهدف المعلن، وهو حماية المدنيين، وإنما سوف يكون للحلف دور في بناء مؤسسات الدولة، وفقاً لورقة عمل أصدرتها كلية الدفاع بحلف الناتو ومفادها "أنه حتي بعد إسقاط النظام الحالي وتسلم الثوار مقاليد الحكم، ستظل ليبيا بحاجة إلي الجهود الدولية لبناء الدولة التي عانت لعقود طويلة افتقارا لهياكل ومؤسسات الحكم. ومن ثم، فإن التخلي عن تلك الدولة وعدم تقديم الدعم اللازم لبناء عناصرها الأساسية من شأنه أن يفضي إلي حالة من الفوضى والاضطراب السياسي" (14).

### ب - الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية:

ليست قضية الهجرة غير الشرعية بالأمر الجديد، إلا أن التحولات السياسية التي تشهدها دول الشمال الإفريقي أدت إلى تنامي مخاطرها، حيث نزح آلاف المهاجرين إلى إيطاليا التي قامت بدورها بمنح هؤلاء المهاجرين تأشيرة الدخول للدول الأوروبية الأخرى، مما دفع فرنسا للتهديد بإيقاف العمل باتفاقية "شنجن". وتكمن مخاوف هذه الدول من هؤلاء المهاجرين في النقل التدريجي للأفكار والمعتقدات من دول الجنوب إلى نظيرتها في شمال المتوسط، في ظل تعارض القيم بين الجانبين. فضلا عن أن تدني المستوى التعليمي لهؤلاء المهاجرين يجعل لديهم قبولا بأي وظائف، وهو ما يمثل ضغوطا علي فرص العمل في الدول المضيفة. وتقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم خلال الأعوام العشرة الأخيرة بنحو 155 مليون شخص(15). ويعاني هؤلاء المهاجرون صعوبة الاندماج في المجتمعات الأوروبية، بالرغم من حصول أغلبيتهم علي الجنسية التي تعني تمتعهم بحقوق المواطنة الكاملة، وبالتالي يظل هؤلاء المهاجرون في حالة من الإقصاء المجتمعي والمهني(16).

### ج - تنامي نشاط تنظيم القاعدة في دول المغرب العربي :

ومن ذلك مؤثران، الأول: الشهادة التي أدلى بها الأدميرال جيمس ستارينديس، قائد قوات حلف الناتو، أمام مجلس الشيوخ الأمريكي خلال شهر مارس 2011، وأكد خلالها وجود مؤشرات استخباراتية علي احتمال وجود أو تأثير للقاعدة وحزب الله في المعارضة الليبية(17).

أما الثاني، فهو ما أشار إليه الرئيس التشادي إدريس ديبي من أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي يسهم بقدر كبير فيما يجري في ليبيا(18). وبغض النظر عن صحة ذلك من عدمه، وأخذا في الاعتبار تراجع دور التنظيم بعد مقتل زعيمه أسامة بن لادن، فإن ذلك لا ينفي حقيقة نشاط التنظيم في الدول المنهارة عموما.

### د - تهديدات أمن الطاقة :

بدأ الاهتمام المباشر بهذه القضية من جانب حلف الناتو في قمتي ريجا 2006 وبوخارست 2008، عندما تضمن البيان الختامي ما مؤداه أن المصالح الأمنية للحلف يمكن أن تتأثر بانقطاع إمدادات الموارد الحيوية، مما يتطلب التعاون بين الناتو والمنظمات المعنية للحفاظ علي ذلك المورد الحيوي. بل إن الأمين العام للحلف قال أمام البرلمان الأوروبي في مايو 2006 "إن الناتو سوف يبحث استخدام القوة إذا ما هددت إمدادات الطاقة"(19)، بما يعني أن الأزمة الليبية، وما ترتب عليها من انقطاع في إمدادات النفط الليبي لأعضاء الحلف وتأثير ذلك في أسعار النفط، قد عدت تحديا مباشرا لمصالح دول الحلف، انطلاقا مما يمثله النفط الليبي من أهمية لهذه الدول، سواء علي صعيد الاحتياطيات أو الإنتاج.

ونستنتج مما سبق أن تهديد تدفق النفط الليبي كان يعد أول اختبار للخطط التي سبق أن وضعها الحلف لحماية أمن الطاقة، وأن ارتفاع أسعار النفط، التي تجاوزت 110 دولارات للبرميل إبان الأزمة، قد عد تهديدا مباشرا للدول الغربية المستهلكة للنفط الليبي، مما استدعي تدخلا أطلسيا في تلك الأزمة.

لم يكن قرار حلف الناتو بالتدخل في الأزمة الليبية أمرا يسيرا بالنظر إلي خبرات الحلف السلبية في أزمات سابقة، ومنها حملات الحلف في البلقان التي كانت تتطلب موافقة كل من أعضائه علي حدة، مما أدي إلي تخبط تلك العمليات، بالإضافة إلي المادة الخامسة من ميثاق الحلف التي شهدت اختبارا حقيقيا في أفغانستان لتعكس الفجوة بين الأقوال والأفعال(7).

ومن ثم، فقد كان لتدخل الناتو في تلك الأزمة مرجعية إقليمية ودولية، وعوامل أخرى خاصة بالحلف ذاته.

## 1- المرجعية الإقليمية والدولية :

علي الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقمي 1970 و 1973 بشأن الحالة الليبية (ومضمونها إحالة الوضع في ليبيا إلي المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية)، فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي علي حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف(8) -فإن حلف الناتو لم يتدخل كمنظمة سوي في نهاية شهر مارس 2011، أي بعد ما يقرب مما يزيد علي شهر من اندلاع الأزمة، حيث بدأ أعضاؤه الرئيسيون في شن هجمات جوية علي الكتايب الليبية. وبرغم مرجعية الناتو للتدخل، فإنها قد أثارت ثلاث إشكاليات:

**الأولي:** مع أن مضمون القرارات المشار إليها هو "فرض منطقة حظر جوي علي حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة"، فإن مهمة الناتو قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للرئيس الليبي.

**الثانية:** لم تشر قرارات مجلس الأمن إلي الأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا سوي بالقول "يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف علي الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين العام بها".

وربما تدارك مجلس الأمن الإشكاليات القانونية التي أثارها قراراته السابقة المماثلة، فكان حل تركيزه في الحالة الليبية علي الإعلاء من قضية حماية المدنيين، وهو بدوره تعزيز لقوة "بروتوكول مسؤولية الحماية" الذي يخول للدول الأعضاء والمجتمع الدولي مسؤولية "المساعدة في حماية الشعوب من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية". وبموجب ذلك البروتوكول، فقد تمكن مجلس الأمن من سد الفجوة بين "التدخل الشرعي" وهو المبرر أخلاقيا و"التدخل القانوني". وهي القضية التي أثرت خلال تدخل الناتو في كوسوفو عام 1999، إذ وصفت عمليات الناتو

بأنها "غير قانونية ولكنها مشروعة"، حيث تمكن أعضاء، الناتو من إنقاذ شعب كوسوفو من التطهير العرقي، ولكن دون عقوبة قانونية يفرضها مجلس الأمن ضد "سلوبودان ميلوسيفيتش" (9).

أما الإشكالية الثالثة، فهي أنه مع أهمية المرجعية الإقليمية، التي تتمثل في قرار الجامعة العربية وما تلاها من مشاركة دول خليجية، وهي قطر والإمارات والكويت في عمليات الناتو في ليبيا، فإن الحديث عن ازدواجية المعايير الدولية كان حاضرا وبقوة. ففي الوقت الذي تتحدث فيه الدول الغربية عن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا واستهداف قوات القذافي للمدنيين، فإن تلك الدول ذاتها هي من قدمت دعما هائلا للقوات المسلحة في ليبيا، وهو ما عكسته مشاركة هذه الدول علي نطاق واسع في معرض السلاح الذي أقيم في ليبيا "نوفمبر 2010". كما كانت هناك تساؤلات حول سبب التدخل في ليبيا، وغض الطرف عن حالات أخرى ربما مماثلة أو أكثر سوءا (سوريا أو اليمن)، حيث قال أمين عام الحلف "إن الحلف ليس لديه خطط للقيام بمهمة عسكرية في سوريا" (10). وأضاف أن "تحرك الناتو ضد النظام الليبي كان بمقتضى تفويض قوي من مجلس الأمن ودعم واضح من دول المنطقة، وهو مزيج نادر لم نشهده في مواقف أخرى" (11). ولاشك في أن السيطرة الأوروبية علي المنطقة، إبان أعوام القرنين التاسع عشر والعشرين، من شأنها تعزيز استمرارية مشاعر الشك والريبة في السياسات الغربية عموما تجاه المنطقة العربية، حتي وإن كانت بغطاء أممي مدعوما بتأييد عربي (12).

مقياس حلف شمال الأطلسي

إذا كانت التحالفات ابان الحرب الباردة اوجدت نوعا من توازن القوى أي توازن التهديد فانه من غير المعقول دراسة التحالفات العسكرية في اطار سعي دولة ما لزيادة قوتها ، يؤدي بالضرورة بحث الدول الأخرى الى الامر ذاته كرد فعل عن الاول بل لايمكن دراسة هذه التحالفات بمعزل عن السياسات الأمانة وتفاعل السياسات الدولية.

فلقد لعبت التحالفات دورا مركزيا في العلاقات الدولية وشكلت إحدى المفاهيم التي تناولتها البحوث في العلاقات الدولية من خلال محاولة البحث عن الأسباب والنتائج التي تدفع وتتمخض عن الدول الضعيفة التي تدخل في تحالفات للحفاظ على توازن القوى بصفة رسمية أو غير رسمية ، من خلال توقع المساعدات العسكرية والديبلوماسية وغيرها من المساعدات فان الكثير من المقاربات تتحدث على هذه الاحلاف هي مجرد صقل للتوازن التقليدي لنظرية السلطة ، وينظر اليه على انه يسعى لايجاد نوع من التحالفات المضادة التي تعمل على إعادة رسم خريطة الخصوم فوقها للنظرية الواقعية ، فان الدول هي الوحدات الفاعلة في السياسة العاملة وتحكمها الكثير من المفاهيم على غرار مفهوم السيادة وفكرة المصلحة الوطنية والمقاربة الواقعية في الدرجة الأولى معنية بحماية الدولة وبقائها في اطار المجتمع الدولي .

فيرى الأستاذ "مورغنتو" ان دولتين "أ" و "ب" المتنافستين مع بعضهما البعض تجد ان امامهما ثلاث خيارات لتدعيم وتطوير مراكز قواهما فبإمكانهما زيادة قوتها وبإمكانها ان تضيف الى قوتها قوى دول أخرى و بإمكانها سحب كل منهما من قوة الخصم قوى الدول الأخرى ففي المجال الأول تفترض الواقعية ان الدولتين ستدخلان سباق تسلح اما في الثاني فاختيارهما ينصب على تشكيل الاحلاف واختيار الدولتين الطريق الثاني هو ليس بمبدأ بل مسألة ملائمة ، وتعتقد الواقعية ان

الدولة تستغني عن الاحلاف ان اعتقدت انها من القوة بحيث يمكنها الصمود امام اعدائها دون دعم أحد أو ان ما سياترب عن انضمامهما للحلف يفوق حسناتها المرتقبة وهذا يعكس محدد المصلحة المشتركة ، وفي هذا الاطار يوضح "ثوكوديدس" ذلك بقوله " وحدة المصلحة هي الرباط الأكثر قوة سواء بين الافراد او الدول " ، ويمكننا تمييز مع "مورغانتوا" التحالفات التي تخدم مصالح وسياسات متطابقة من تلك التحالفات المحدودة والوحيدة الطرف والتحالفات الفعالة والغير فعالة.

وفي هذا الاطار يرى "ليسكا" انه من المستحيل الحديث عن العلاقات الدولية دون الرجوع الى دراسة التحالفات ويؤكد على الاحلاف التقليدية واهميتها في النظام الدولي ، حيث ان الدول تلجأ الى مثل هذه التحالفات لاستكمال قوتها وتعظيم المكاسب وتعريف الخصوم والحد من تأثير القوة المعادية ، والتحالف هو شكل ممتد المصلحة الوطنية ، وفي هذا الاطار تفترض الواقعية اطارا عاما لدراسة الاحلاف العسكرية مبني على عدة محددات هامة وهي :

1- المحدد الأيديولوجي : يظهر العامل الأيديولوجي في التفكير نحو بناء تحالف مبني على عوامل معينة تندرج ضمن البحث عن المصالح المادية المقترن العامل العقائدي وان كان الأخير قد يضعف الحلفاء وذلك بعرقلة مصالحهم المشتركة .

2- محدد توازن القوى : وذلك نخلق دول متساوية القوة ما يجعل هناك وجود نوع من توازن المصالح والسياسات والحفاظ على الوضع القائم .

3- محدد القوة : أي ان هذه الاحلاف تركز سياسة البحث عن القوة او ازدياد القوة او الحفاظ على الوضع القائم.

• الاحلاف العسكرية في رؤية ستيفن وولت :

ينطلق ستيفن وولت من التأكيد على دور الدولة ورغبتها في تحقيق التوازن ضد التهديدات الأمنية ومن خلال دراسته لأشكال التحالفات العسكرية في الشرق الأوسط خلص الى ان الدول لا تلجأ الى التعاون فيما بينها الا اذا كان ذلك التعاون موجه الى تهديد قوي او يخلق نوع من التوازن ويأخذ الحلف شكل الائتلاف ويشترط وولت القرب الجغرافي وتوازن القوة العسكرية خاصة في جانبها الهجومي ويفترض وولت ان العامل الأيديولوجي من اهم العوامل التي أدت الى انهاءها وكانت سببا في ضعف تشكيلها كما ان سيطرة الدول القوية على الحلف يجعله لايعكس مضمون الأهداف التي من اجلها وجد.

مما سبق يمكن القول ان ما قدمه ستيف وسنايدر وكريستينس وغيرهم برغم الاختلاف في وجهات النظر الا ان المتفق عليه الأطر النظرية وفرت أرضية لدراسة الاحلاف العسكرية وان كانت المقاربة الواقعية الأقرب الى التفسير فيمكننا القول ان التحالفات شكلت وتشكل صورة للتفاعلات في اطار النظام الدولي مهما اختلفت قراءات الأطر والمقاربات النظرية.

## استراتيجيات الحلف في تحقيق اهدافه اثناء الحرب الباردة

ضم الحلف في بداية تأسيسه كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا وفرنسا وبلجيكا والدنمارك وآيسلندا وايطاليا واللوكسمبورغ وهولندا والنرويج والبرتغال، في عملية تحالف واسعة لدول تقع على ضفتي المحيط الاطلسي. في عام ١٩٥٢ انضمت اليه تركيا واليونان ، والمانيا الاتحادية في سنة ١٩٥٥ واسبانيا في ١٩٨١ ، وجمهورية التشيك والمجر وبولندا في ١٩٩٩ ، وكل من بلغاريا واستونيا ولاتفيا ولتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا في ٢٠٠٤ وفي ٢٠٠٩ انضمت كل من كرواتيا والبانيا ، ليصبح عدد اعضاء الحلف ثمانية وعشرون دولة

### الرد الجسيم Massive Retaliation

تشتق استراتيجية "الرد الجسيم Massive Retaliation" من سياسة الرئيس الأمريكي "أيزنهاور"، التي أطلق عليها اسم "سياسة النظرة الدفاعية الجديدة" New Look Defense Policy، وجوهر تلك الاستراتيجية، الردع من خلال التهديد بالعقاب. وقد أقرت هذه الاستراتيجية على ضوء ما عانته الولايات المتحدة في كوريا، ويصبح الاعتماد على الأسلحة النووية متزايداً.

وقد افترضت "سياسة النظرة الدفاعية الجديدة" عدم قدرة الدفاعات المحلية بمفردها في أي مكان على اتساع الكرة الرضية، وخاصة في المسرح الأوروبي على احتواء القوى البرية الضخمة للكتلة الشيوعية، لذا أوجب الاحتواء، والأمن الجماعي Collection Security، وبذلك هددت استراتيجية الرد الجسيم أي

عدوان، بتعرض المعتدى لقوة استراتيجية ساحقة، في مكان وتوقيت من اختيار الولايات المتحدة (أو الحلف).

أدى اعتناق استراتيجية الرد الجسيم إلى ظهور مبدأ "الاستخدام الأول/ الضربة الأولى First Use" للأسلحة النووية، خاصة مع عدم تملك السوفيت، في المراحل الأولى، لأية أسلحة نووية قادرة على مواجهة التهديد النووي الأمريكي. فإذا فشل الردع، فستستخدم القدرات النووية مباشرة وبأقصى طاقتها للدفاع عن الحلف.

فقدت استراتيجية "الرد الجسيم" لحلف الأطلسي، المعتمدة على المظلة الأمريكية النووية، مصداقيتها اعتباراً من عام 1952، مع ظهور وتطور القدرات النووية السوفيتية، وفي بداية الستينيات ظهرت الشكوك حول فاعلية استراتيجية الرد الجسيم كعنصر للردع لأي هجوم، سواء كان نووياً أو تقليدياً.

### الدفاع الأمامي Forward defence

نوع من الدفاع الموسع تقرر فيه دولة ما الاشتباك مع عدو لها حالما يتم عبور حدودها الإقليمية. ومع أنه يوجد افتراض طبيعي بأن الدول تريد الدفاع عن كل شبر من أراضيها، فإن استعدادها للانسحاب وإقامة "دفاع في العمق" يمكن أن يكون أكثر جدوى كما تبين لغزاة روسيا الذين دفعوا الثمن. يعد الدفاع الأمامي أكثر إثارة للجدل في دبلوماسية التحالف حيث تلتزم دولة أو مجموعة من الدول بالاشتباك مع العدو لا على أرض الوطن بل في موقع "أمامي" آخر محدد. ففي سنوات الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع الأمامي عن أوروبا الغربية، لا سيما بعد انضمام جمهورية ألمانيا الفيدرالية إلى الناتو. وكان اعتماد الأطراف لسياسة الرد المرن يعني حتماً أنه إذا فشل الردع فسيتم تفعيل الدفاع

الأمامي للأراضي الألمانية. وقد أصبحت هذه الاستراتيجية الافتراض النموذجي النافذ بين حلفاء الناتو بعد 1970.

لقد كان الدفاع الأمامي تاريخياً متلازماً مع فكرة الدولة الحاجزة. فالدولة الحاجزة توفر للطرف المدافع مثلاً عن الدفاع الأمامي الذي يمكن أن يكون مجدياً جداً من حيث التكاليف. والمثال على ذلك الدبلوماسية الامبراطورية الانجلو - روسية. فقد كانت أفغانستان في نظر بريطانيا دولة حاجزة بين ممتلكاتها الهندية

والمصالح الامبراطورية الروسية الآخذة في التوسع. وكانت أي مصلحة متأصلة لبريطانيا في حالة أفغانستان مسألة ثانوية بالنسبة للحاجة إلى استعمالها كدفاع أمامي عن الهند. وكثيراً ما كان الدبلوماسيون في لندن القرن التاسع عشر يستخدمون مصطلح "الدفاع الأمامي" في سياق أفغانستان.

## الردع

يشير الردع إلى منع الدول التي تمتلك الأسلحة النووية من استخدامها. ويمكن أن تكون قائمة على الهجوم أو الدفاع. نظرية الردع الهجومي تقوم على أن امتلاك قوة نووية ضخمة من جانب دولتين متعاديتين سيكون أفضل مانع لنشوب حرب نووية بين البلدين. ويجب أن تكون كل قوة ضخمة، بحيث يبقى — في أعقاب ضربة أولى — ما يكفي من أسلحة الطرف المدافع لتوجيه ضربة ساحقة إلى أرض العدو. وتعتمد النظرية على الاعتقاد الجازم للعدو أنه إذا وجه هجوماً نووياً، فسيتعرض هو نفسه لدمارٍ شديدٍ. ويرى بعض الخبراء أنه يجب ألا يكون لكلا الدولتين دفاع رئيسي ضد الضربة النووية. وفي عام 1972م، وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (سابقاً) معاهدة تحد من نشر أي من الدولتين

صواريخ دفاعية. ويقترح خبراء آخرون أنه ينبغي تعزيز الردع الدفاعي بإضافة أنظمة دفاعية تحمي ما يكفي من قوات المدافع لشن هجوم نووي مضاد وفعال.

نظرية الردع الدفاعي تقوم على أن الدفاع ضد الضربة الأولى هو الوحيد الذي يمنع هجوماً نووياً كبيراً. وتعتمد هذه النظرية على الاعتقاد بأن العدو لن يقوم بالهجوم إذا لم يكن واثقاً من أنه يستطيع تدمير قدرة الخصم على توجيه هجومٍ نوويٍّ مضادٍّ. وليس لدى أي بلد دفاع يمكن أن يوجد مثل هذا الشك، إلا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (سابقاً) ظلنا طوال أعوام عديدة تركزان أبحاثهما حول أنظمة دفاعية. وفي عام 1983م شرعت الولايات المتحدة تركز جهودها البحثية على برامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي.

## الاحتواء

سياسة الاحتواء هي مفهوم من مفاهيم الحرب الباردة، صاغه الدبلوماسي "جورج كينان"، في أواخر عقد الأربعينيات، في مقال بعنوان "مصادر السلوك السوفييتي"، و فحوى ما دعا إليه "كينان"، أنه طالما لم يبادر الاتحاد السوفييتي بمهاجمة الولايات المتحدة، فإن عليها ألا تهجمه، وأن تعتمد بدلاً من ذلك، على سياسة "العصا والجزرة الاقتصادية"، وكذلك على الدبلوماسية والعمل الاستخباراتي، فضلاً عن الترويج لصحة وحيوية الرأسماليات الديمقراطية، بغية الفوز بالحرب الباردة. وكتب "كينان" في هذا المنحى قائلاً: "صحيح أن الروس يتطلعون إلى توسيع نفوذهم الإقليمي والدولي، لكن ومع ذلك، فإن على الولايات المتحدة الأميركية، أن تبني سياساتها على أساس بعيد المدى، وأن تلتزم الصبر والحزم معاً، مع توخي اليقظة التامة في احتوائها للترعات التوسعية الروسية". وكان في اعتقاده "أنه وبمرور الوقت، فإن

الاتحاد السوفييتي آيل للانهار من تلقاء نفسه، بسبب ضعفه وانعدام تماسكه الداخلي، وبسبب تمدده بعيداً  
وعلى نحو منهك واستنزافي، خارج حدوده السياسية والجغرافية". وقد أثبت التاريخ صحة ما ذهب إليه  
"كينان".